



African Union  
Reforms Engagements

# مقترحات منظمات المجتمع المدني لإصلاح المنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان



initiatives for  
human rights



ROBERT F.  
KENNEDY  
HUMAN  
RIGHTS



# المحتويات

- 1 ..... مقترحات مُنظمات المجتمع المدني لإصلاح المنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان
- 3 ..... (أ) المقدمة
- 5 ..... (ب) سياق المنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان: تكرر الحاجة إلى الإصلاح
- 7 ..... (ج) حالة إصلاح الاتحاد الأفريقي
- 9 ..... (د) إصلاح المنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان
- 12 ..... (هـ) مقترح مُنظمات المجتمع المدني لإصلاح المنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان
- 13 ..... (أ) المزيد من الحماية وليس الأقل
- 14 ..... (ب) زيادة تخصيص الموارد للمنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان
- 14 ..... (ج) تحسين نوعية المُكلفين بولايات
- 17 ..... (د) توسيع نطاق الوصول إلى المنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان (الوضع الدائم)
- 19 ..... (هـ) إنشاء آلية لمتابعة وتنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن المنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان

## أ) المقدمة

1. تعرض هذه الورقة مقترحات منظمات المجتمع المدني لإصلاح المنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان. وتُقدم هذه المقترحات إلى رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي لعرضها على الوحدة المعنية بعملية الإصلاح والنظر فيها.
2. تعكس هذه الورقة، التي أعدتها مجموعة من منظمات المجتمع المدني الوطنية والإقليمية والدولية ومراكز الفكر والمؤسسات الأكاديمية، أكثر من عقدين من الخبرة في التعامل مع الاتحاد الأفريقي، وخاصة نظام حقوق الإنسان فيه. وقد قام مؤلفو الورقة بالدراسة المستفيضة لمقترحات إصلاح المنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان المقدمة من الوحدة المعنية بالإصلاح وأجهزة الاتحاد الأفريقي المكلفة بحقوق الإنسان والحوكمة. كما عقد المؤلفون اجتماعات تشاورية متعددة مع أصحاب المصلحة للتحقق من صحة خيارات الإصلاح التي نوقشت في هذه الورقة.
3. تُقِّم هذه الورقة المنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان، وتُسلط الضوء على نقاط قوتها وأوجه القصور فيها مع تحديد الإصلاحات اللازمة. وتُقدِّم تدابير شاملة ومُجدية وفعّالة لتعزيز متانة المنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان وقدرتها على التكيف واستدامتها. وقد تم تصميم هذه المقترحات من أجل ضمان نمو المنظومة ومرونتها للتكيف مع التغيرات المستقبلية، وبالتالي تعزيز التقدم المستدام لحقوق الإنسان في أفريقيا.
4. تهدف المقترحات المقدمة من منظمات المجتمع المدني إلى المشاركة البناءة مع الوحدة المعنية بالإصلاح ومختلف الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي من أجل تحقيق هدفين:
  - أ) التأكيد على الفروق الإجرائية الدقيقة التي تتضمن أن تكون عملية الإصلاح شفافة وشاملة وتتوافق مع وجهات النظر المتنوعة للقارة.
  - ب) التأكيد على التحسينات المهمة التي يُمكن أن تجعل المنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان أكثر فعالية ومرونة ومتوائمة مع المعايير الدولية.
5. تود منظمات المجتمع المدني، في مشاركتها في عملية الإصلاح، أن تؤكد وتسعى إلى تحقيق أربع نتائج رئيسية من عملية إصلاح المنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان. وبصفتنا منظمات مجتمع مدني، فننتوقع أن يعالج إصلاح المنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان ست جوانب رئيسية ومترابطة:
  - 1) ينبغي أن يؤدي الإصلاح إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب بدلاً من تقليص الحماية.
  - 2) يعمل الإصلاح على تعزيز قدرة ومصداقية المنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان (الموارد والكفاءة).
  - 3) ينبغي أن يوسع الإصلاح وصول المواطنين الأفارقة ومنظمات المجتمع المدني إلى آليات المنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان (الوضع الدائم).
  - 4) ينبغي أن يعمل الإصلاح على زيادة تعزيز قدرة الاتحاد وموارده على تنفيذ وإنفاذ معايير وقرارات وتوصيات المنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان.

- (5) ينبغي أن يؤدي الإصلاح إلى زيادة الشفافية في عمليات صنع القرار والإجراءات التنفيذية لآليات المنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان.
- (6) ينبغي أن تُمكن عملية الإصلاح مُنظمات المجتمع المدني من الوصول إلى عمليات الاتحاد الأفريقي والمشاركة فيها بشكل هادف.
6. تتكون هذه الورقة من ثلاثة أقسام: يبحث القسم الأول في السياقات العامة والمحددة للإصلاح ضمن الاتحاد الأفريقي ومنظومته لحقوق الإنسان. ويُقيّم القسم الثاني بإيجاز عملية الإصلاح من وجهة نظر مُنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك تقييم مختلف المقترحات لتعزيز المنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان. ويعرض القسم الثالث توصيات مُنظمات المجتمع المدني بشأن عملية الإصلاح لتُنظر فيها الوحدة المعنية بالإصلاح.

## (ب) سياق المنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان: تكرار الحاجة إلى الإصلاح

7. تأسست منظمة الوحدة الأفريقية في عام 1963 من أجل تعزيز الوحدة والدفاع عن السيادة والقضاء على الاستعمار وتعزيز التعاون الدولي.<sup>1</sup> وبحلول نهاية سبعينيات القرن العشرين، كان هناك إجماع على «إعادة النظر في أحكام الميثاق (منظمة الوحدة الأفريقية) في ضوء الحقائق المتغيرة في أفريقيا».<sup>2</sup> ونتيجة لذلك، شهدت منظمة الوحدة الأفريقية في عام 2000 تحولاً كبيراً، تُوج بإنشاء الاتحاد الأفريقي.
8. إلا أنه، وبحلول عام 2007، كان من الواضح أن الاتحاد الأفريقي يحتاج إلى إصلاحات جوهرية لتحقيق أهدافه على نحو فعال. ونتيجة لذلك، تم تشكيل لجنة رفيعة المستوى برئاسة البروفيسور أديبايو أديديجي (Adebayo Adedeji) لتقييم هيكل ووظائف مفوضية الاتحاد الأفريقي لتحسين فعالية مفوضية الاتحاد الأفريقي في الاضطلاع بمسؤولياتها.<sup>3</sup>
9. وبعد عقد من الزمن، وفي عام 2017، عهد الاتحاد الأفريقي إلى الرئيس بول كاغامي (Paul Kagame) بمسؤولية قيادة إصلاح شامل للاتحاد.<sup>4</sup> وركزت إصلاحات كاغامي لعام 2017 على:
  1. تبسيط أولويات الاتحاد الأفريقي إلى أربعة مجالات أساسية: السلام والأمن، والشؤون السياسية، والتكامل الاقتصادي، والتمثيل العالمي.
  2. إصلاح مؤسسات المنظمة لمعالجة هذه الأولويات بشكل فعال.
  3. تنفيذ استراتيجيات لتحقيق الاستقلال المالي.
  4. إدارة الاتحاد الأفريقي بفعالية وكفاءة.<sup>5</sup>
10. وفي حين أن الحاجة المستمرة إلى الإصلاح داخل الاتحاد هي علامة على ديناميته، فإنها تُشير أيضاً إلى أن جهود الإصلاح السابقة ربما لم تكن كافية في معالجة الأسباب الجذرية للتحديات التي تواجه الاتحاد.
11. ويُعد التركيز غير الكافي على المنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان في عمليات الإصلاح السابقة مثلاً واضحاً على عدم كفاية جهود الإصلاح. وعلى الرغم من أهمية منظومة حقوق الإنسان باعتبارها الأساس الوطيد للتكامل في أفريقيا، فإنها كثيراً ما لا تُحظى باهتمام يذكر أو باهتمام متأخر، على الرغم من الضرورة الملحة للإصلاح.

<sup>1</sup> ليغوم، كولين (Legum, Colin). «منظمة الوحدة الأفريقية - نجاح أم فشل؟». الشؤون الدولية (المعهد الملكي للشؤون الدولية -1944) 51.2 (1975): 208-219.

<sup>2</sup> تشيكول، يايو جينيه (Chekol, Yayew Genet). «الإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي: المبررات والتحديات والافاق». انسايت أون أفريكا (( Insight on Africa )) 12.1 (2020): 29-44.

<sup>3</sup> الاتحاد الأفريقي، مراجعة الاتحاد الأفريقي - أديس أبابا، 2007.

<sup>4</sup> كاغامي، بول. «ضرورة تعزيز اتحادنا». تقرير عن التوصيات المقترحة للإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي 29 (2017).

<sup>5</sup> كاغامي، المصدر رقم 4 أعلاه.

12. تضم المنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، وبرتوكولاته الإضافية، واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، وهي هيئة إشرافية. ويشمل هذا النظام أيضاً الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته، الذي تشرف عليه لجنة الخبراء الأفريقية لحقوق الطفل ورفاهيته، والمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (المحكمة).
13. تشمل احتياجات الإصلاح الملحة للمنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان معالجة التحديات المتمثلة في تداخل الولايات، وضعف نوعية المُكلفين بولايات، وتقييد وصول مُنظمات المجتمع المدني إلى الأجهزة القضائية، ازدواجية الموارد، وعدم الكفاءة في استخدام الموارد، وضعف تنفيذ توصيات وقرارات هيئات المعاهدات.<sup>6</sup>

<sup>6</sup> هاينز، كريستوف (Heyns, Christof). «النظام الإقليمي الأفريقي لحقوق الإنسان: في حاجة إلى الإصلاح». أفريكان هيومان رايتس (LJ .Rts .Hum .Afr) ١ (٢٠٠١): ١٥٥؛ جوتو، شادراك (Gutto, Shadrack). «إصلاح وتجديد المنظومة الإقليمية الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب». LJ .Rts .Hum .Afr ١ (٢٠٠١): ١٧٥؛ زوبيت، أبولين كواجن (Zoupet, Apollin Koagne). «من «محرر» إلى مفهوم وفعال: مقترحات الإصلاح لإطار حقوق الإنسان الأفريقي من خلال عدسة النظام». المجلة الأفريقية لقانون حقوق الإنسان ٢٣، ١ (٢٠٢٣): ٢٩-١.

## ج) حالة إصلاح الاتحاد الأفريقي

تتركز جهود الإصلاح الحالية بصورة مُفرطة على المفوضية:

14. يتعين تقييم حالة تنفيذ عملية إصلاح الاتحاد الأفريقي في ضوء أهدافه المُعلنة. وفقاً لكاغامي، يتمثل الهدف من إصلاح الاتحاد الأفريقي في معالجة التفتت، وعدم كفاءة العمليات التشغيلية الأفريقي، والاعتماد المالي، وعدم كفاية التنسيق مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية.
15. حتى الآن، ركزت عملية إصلاح الاتحاد الأفريقي تركيزاً كبيراً على إصلاح هيكل مفوضية الاتحاد الأفريقي، والتوظيف للهيكلة الجديد وبعض أساليب عمل أجهزة صنع السياسات في الاتحاد الأفريقي مثل مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي والاجتماع التنسيقي مع الجماعات الإقليمية الاقتصادية.<sup>7</sup>
16. تم مراجعة هيكل المفوضية ليشمل ما مجموعه ثمانية أعضاء، وأنشئ منصب مدير عام لقيادة التنسيق التنفيذي. وبالإضافة إلى ذلك، تم إصلاح عملية الاختيار للمناصب القيادية العليا لتعزيز الشفافية والجدارة، بما في ذلك اتباع تدابير مثل المناقشات العامة وعروض الرؤية للمرشحين. وستسترشد عملية اختيار القيادة العليا لمفوضية الاتحاد الأفريقي بالمبادئ الرئيسية التالية: التمثيل الإقليمي العادل والتكافؤ بين الجنسين، والتناوب المتوقع بين المناطق وداخلها، وجذب أفضل المواهب في إفريقيا والاحتفاظ بها، والقيادة والإدارة المسؤولة والفعالة، والاختيار الشفاف والقائم على الجدارة وضمن أن تكون عملية الاختيار مفتوحة وعادلة ولا تستند إلا على الجدارة والمؤهلات.
17. بقدر ما يُجدر الثناء على عملية الإصلاح الحالية للمفوضية، فمن المهم الإشارة إلى أن «الإصلاح لا يبدأ بالمفوضية. وإنما يبدأ وينتهي مع القادة، الذين يجب عليهم تحديد التوقعات والإيقاع الصحيحين؛<sup>8</sup> ولسوء الحظ، لم يتم حتى الآن فعل الكثير فيما يتعلق بالأساس المعياري والتكوين والفصل والمواءمة المناسبين لسلطات مختلف أجهزة السياسة والمعاهدات في الاتحاد الأفريقي التي من شأنها تمكين الاتحاد الأفريقي من قيادة ودفع أجندة التكامل بفعالية وكفاءة.<sup>9</sup>

وتعاني جهود الإصلاح الحالية من عدم كفاية المشاورات.

18. على الرغم من أن عملية الإصلاح الجارية في الاتحاد الأفريقي تشمل المشاورات، إلا أنها لا تزال في الغالب تقودها الدول وتنحصر حول الدولة. وقد يسهم هذا النهج في دورة مستمرة من احتياجات الإصلاح، لأنه قد لا يشرك أو يعكس بشكل كاف وجهات النظر والاحتياجات المتنوعة لجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص وغير ذلك من الجهات الفاعلة غير الحكومية. ومن أجل التركيز فعلاً على المواطنين داخل الاتحاد، يجب أن تتوسع جهود الإصلاح لتشمل هذه الأصوات المتنوعة بشكل شامل.

<sup>7</sup> تشيكول، يابو جينيه (Chekol, Yayew Genet). «الإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي: المبررات والتحديات والآفاق». (2020) 12.1 (Insight on Africa) 29-44 وأوكيكي، جيد مارتينز. «الطموح مقابل الواقعية: تقييم احتمالات نجاح أجندة الإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي». رباح التغيير؟ الإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي وتوفير الأمن في أفريقيا (2018): 6-20.

<sup>8</sup>

<sup>9</sup> كاغامي، المصدر رقم 4 المذكور أعلاه.

19. يُمكن القول إنه بمجرد استشارة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فقد تم دمج منظور منظمات المجتمع المدني في عملية الإصلاح. ومن المهم الإشارة إلى الدور الاستشاري الوحيد للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومعايير عضويته المُقَيِّدة.



## د) إصلاح المنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان

سياق عملية إصلاح المنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان

20. لا يذكر تقرير كاغامي «حقوق الإنسان» سوى مرتين ولا يُشير إلى ذلك إلا كجزء من عنوان معاهدات حقوق الإنسان و فقط بالإشارة إلى الأجهزة القضائية. ثم يُوصي تقرير كاغامي «بضرورة مراجعة وتوضيح أدوار الأجهزة القضائية للاتحاد الأفريقي - محكمة العدل التابعة للاتحاد الأفريقي، والمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، والبرلمان الأفريقي، مع تقييم التقدم المحرز حتى الآن».<sup>10</sup>

21. قد يكون لعدم إدراج إصلاح منظومة حقوق الإنسان كجزء من إصلاح مفوضية الاتحاد الأفريقي وأجهزة السياسة العامة تداعيات كبيرة على مبادرة الاتحاد الإصلاحية. وبالنظر إلى الصلة الأساسية بين الحكم وحقوق الإنسان والولايات الأوسع للاتحاد الأفريقي، فإن تأجيل إصلاح أجهزة حقوق الإنسان يمكن أن يؤدي إلى استراتيجية غير متماسكة لتنفيذ وإنفاذ السياسات في جميع أجهزة الاتحاد. كما أن تنفيذ هذه الإصلاحات بطريقة متتالية يمكن أن يؤدي إلى حدوث تناقضات قد تضر بالفعالية العامة لمبادرات الاتحاد الأفريقي في مجال حقوق الإنسان. ومن المحتمل أن يؤدي وضع أجهزة حقوق الإنسان في طليعة عملية الإصلاح إلى نتائج أكثر شمولاً، بما يكفل انسجام كل جهاز مع الأهداف الشاملة للاتحاد.

22. بالإضافة إلى كل هذه الجوانب التي تم إغفالها، يقوم الاتحاد الأفريقي بإصلاحات في المنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان والقارة تُبحر في متاهة من التحديات المُعقدة. ويكشف تحليل الوضع في السياق الحالي لحقوق الإنسان في أفريقيا عن عدة طبقات يجب على الاتحاد الأفريقي النظر فيها، مما يضمن أن تكون المنظومة التي تم إصلاحها عملية وتقديمية.

(أ) **البيئة الجيوسياسية السامة:** يتسم المشهد الجيوسياسي في أفريقيا بالتقلبات، حيث تؤثر الصراعات والنزاعات على السلطة على حالة حقوق الإنسان. وغالباً ما تؤدي التأثيرات والمصالح الخارجية إلى تفاقم التوترات الداخلية، مما يؤدي إلى أزمات في نظام الحكم التي تؤثر على حقوق الإنسان.

(ب) **صعود القوى المحافظة والمناهضة للحقوق:** يُهدد تصاعد الأيديولوجيات والحركات السياسية المحافظة، التي يقاوم بعضها المعايير العالمية لحقوق الإنسان، حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وكثيراً ما تتحدى هذه الجماعات شرعية آليات حقوق الإنسان، مما يخلق بيئة من العداء تجاه المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين.

(ج) **تناقص الموارد:** تعتمد آليات حقوق الإنسان، في أغلب الأحيان، على التمويل الدولي، وهو آخذ في الانخفاض. وتحد ندرة الموارد من قدرة هذه الآليات على العمل بفعالية والاستجابة بسرعة وكفاءة للانتهاكات في مجال حقوق الإنسان.

<sup>10</sup> كاغامي، رقم 4 المصدر أعلاه.

- (د) **أوجه القصور في القدرات:** تواجه العديد من مؤسسات حقوق الإنسان الأفريقية تحديات تتعلق بالخبرة والهياكل الأساسية والدعم، مما يُعيق قدرتها على إنفاذ معايير حقوق الإنسان ومحاسبة القائمين بالانتهاكات.
- (هـ) **أوجه القصور في الشرعية:** يوجد ثمة تصور متزايد بأن مؤسسات حقوق الإنسان إما أضعف من أن تواجه المنتهكين الأقوياء أو يتم استخدامها كأدوات لتحقيق غايات سياسية، مما يؤدي إلى أزمة في الشرعية.
- (و) **الجائحة والآثار الاقتصادية:** لم تفرض جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) تحديات صحية مباشرة فحسب، بل أدت أيضاً إلى تفاقم في التفاوتات الاقتصادية، مما أدى إلى ارتفاع حاد في الانتهاكات في مجال الحقوق، مثل الحق في الصحة والتعليم والحق في مستوى معيشي لائق.
- (ز) **التكنولوجيا والحقوق:** في حين توفر التكنولوجيا سبلاً جديدة لتعزيز حقوق الإنسان، فإنها تطرح أيضاً تحديات فريدة، مثل المراقبة الرقمية، والتي يُمكن أن تنتهك الخصوصية وحرية التعبير.
- (ح) **القضايا البيئية:** يُشكل تغير المناخ والتدهور البيئي تهديدات كبيرة على الحقوق في الصحة والحصول على المياه وسبل كسب العيش، لا سيما بالنسبة للمجتمعات الضعيفة.
23. وينبغي على الاتحاد الأفريقي، في إصلاح منظومته لحقوق الإنسان، التركيز على إنشاء إطار قوي قادر على مواجهة هذه التحديات. ويجب أن تكون المنظومة التي تم إصلاحها قادرة على الصمود في وجه الضغوط السياسية، وأن يكون لديها آليات تمويل مستدامة أقل اعتماداً على المصادر الخارجية. كما ينبغي لها أن تستثمر في بناء القدرات لضمان أن تكون المؤسسات مُجهزة جيداً بالأدوات والخبرات اللازمة لدعم معايير حقوق الإنسان.
24. وعلاوة على ذلك، يجب على الاتحاد الأفريقي ضمان أن تتسم المنظومة التي تم إصلاحها بأنها تفاعلية واستباقية، مع القدرة على توقع التحديات الناشئة في مجال حقوق الإنسان والاستجابة لها، بما في ذلك تلك التي تفرسها التكنولوجيا والتغير البيئي. وكما ينبغي أن تعمل على تعزيز شرعية آليات حقوق الإنسان من خلال ضمان حياديتها وفعاليتها في محاسبة المنتهكين.
25. وأخيراً، يجب أن تكون المنظومة التي تم إصلاحها شاملة، وأن تتواصل مع المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان والجمهور الأوسع لبناء ثقافة احترام حقوق الإنسان في جميع أنحاء القارة. وسيساعد هذا النهج المنظومة على أن تكون مناسبة للغرض منها وتطلعية، وقادرة على التعامل مع تعقيدات المشهد الحالي والمستقبلي لحقوق الإنسان في أفريقيا.
26. وتتمثل أهداف عملية إصلاح الاتحاد الأفريقي في تركيز تدخلات الاتحاد الأفريقي على عدد قليل من قضايا السياسة ذات النطاق القاري، وتحسين الفعالية والكفاءة التشغيلية، والمواءمة المؤسسية للحد من ازدواجية الجهود، وضمان التمويل المستدام لجهود الاتحاد الأفريقي وتمكين المشاركة الشعبية في الاتحاد الأفريقي وعملياته. وستوجه هذه المُحددات كيفية تعامل وحدة الإصلاح مع التحديات الأفريقية في مجال حقوق الإنسان وحلولها المقترحة.
27. هناك العديد من الخيارات التي يمكن أن يتخذها إصلاح منظومة الأفريقية لحقوق الإنسان. ويمكن أن تشمل هذه الخيارات:

- (1) **تعزيز الإطار الحالي:** يركز هذا الخيار على تحسين المنظومة الأفريقية الحالية لحقوق الإنسان، والحفاظ على مهمتها وولايتها. وهو يعترف بالقدرة الفريدة للمنظومة على تجسيد القيم الأفريقية ومعالجة مجموعة من قضايا حقوق الإنسان. ويقترح هذا الخيار زيادة استقلالية المنظومة، وتعيين رئيس ونائب رئيس (بدوام كامل) متفرغين، وتحسين الموارد. كما يدعو هذا الخيار إلى تبسيط آلية الشكاوى وتعزيز إنفاذ القرارات. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي جعل نظام الآلية الخاصة مُستقلاً عن آليات المعاهدات، كما ينبغي إعادة هيكلة الأمانات العامة للهيئات الأفريقية المعنية بحقوق الإنسان لتعزيز فعاليتها.
- (2) **دمج هيئات حقوق الإنسان:** يقترح الخيار الثاني دمج اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، ولجنة الخبراء الأفريقية المعنية بحقوق الطفل ورفاهيته، وربما لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي في كيان واحد. ويهدف هذا التوحيد إلى تبسيط آلية حقوق الإنسان، وتعزيز التعاون، وتحسين استخدام الموارد. ومع ذلك، قد يؤدي ذلك إلى تخفيف التركيز المتخصص، لا سيما على حقوق الطفل، وإدخال تحديات بيروقراطية وأولويات متضاربة.
- (3) **تقسيم واضح للمسؤوليات:** يدعو الخيار الثالث إلى فصل واضح للولايات بين اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، ولجنة الخبراء الأفريقية المعنية بحقوق الطفل ورفاهيته والمحكمة، بحيث تُركز كل واحدة منها على مجالات محددة من حقوق الإنسان. وسيشمل ذلك توضيح الولاية، وآليات الإحالة، والتكامل في التشغيل، والتقارير المُنسقة، وتحسين الاتصال. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تكون الأجهزة شبه القضائية مُكلفة بولايات التعزيز، بينما يمكن أن تكون الهيئات القضائية مُكلفة بولايات الحماية. وتشمل المزايا التركيز المتخصص والاختصاصات الواضحة. ومع ذلك، فإنه يُهدد بإنشاء نظام مجزأ مع احتمال ازدواجية الجهود وعوائق الاتصال. كما أن إزالة إجراءات الشكاوى كأداة حماية من اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب واللجنة الأفريقية المعنية بحقوق الإنسان والطفل دون حذف المادة 34 (6) في نفس الوقت وتوسيع تعريف «الاعتراف» في المادة 4 (1) من البروتوكول المنشئ للمحكمة قد يؤثر سلباً على حماية حقوق الإنسان في أفريقيا.
28. يترتب على كل خيار آثار على هيكل وكفاءة وفعالية المنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان. وسيتعين أن توازن القرارات بين فوائد الخبرة المتخصصة ومخاطر التجزئة، وإمكانية زيادة استخدام الموارد على النحو الأمثل مقابل احتمال فقدان الاهتمام المُركز على قضايا محددة لحقوق الإنسان، والرغبة في الاستقلال الذاتي مقابل الحاجة إلى التعاون المتكامل بين مختلف كيانات حقوق الإنسان.
29. وتُمثل عملية الإصلاح خطوة حاسمة نحو تعزيز قدرة المنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان على التصدي للتحديات الحالية والمستقبلية. وستشكل الخيارات المُتخذة قدرة المنظومة على حماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء القارة بشكل فعال. ومن الضروري النظر بعناية في مفاضلات كل خيار، وضمان توافق المسار المختار مع الهدف الشامل المتمثل في إطار لحقوق الإنسان في أفريقيا قوي ومتجاوب وقادر على الصمود.

## ه) مقترح منظمات المجتمع المدني لإصلاح المنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان

30. قادت منظمات المجتمع المدني، بما فيها منظماتنا، تاريخياً مناصرة حقوق الإنسان، حيث عملت كهيئات رقابية وتعليمية ومناصرة عن المهمشين. ونحن ندرك تعقيدات إصلاح منظومة تُلبي احتياجات الدول ذات الخلفيات الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية المتنوعة. ومع ذلك، يؤكد هذا التنوع على ضرورة وجود إطار قادر على الصمود وشامل لحقوق الإنسان.
31. وينبغي على الاتحاد الأفريقي، والذي ترجع جذوره إلى مكافحة الاستعمار والتغلب على الفصل العنصري وبناء ديمقراطية قائمة على العدالة والمساواة، استخدام عملية الإصلاح لتعزيز هيكله لحقوق الإنسان بدلاً من إضعافه. وغالباً ما تُشكل قيادة الاتحاد الأفريقي والتزامه بمنظومته الإقليمية لحقوق الإنسان سابقة لمنظومات حقوق الإنسان الإقليمية الأخرى.
32. يمر الإطار الأفريقي لحقوق الإنسان بمرحلة جوهرية، تستلزم تحوُّلاً لتحسين أهميته وكفاءته. وقد تم تطوير هذا الإطار، الذي شكَّله الميثاق الأفريقي في البداية، بشكل عشوائي، مما أدى إلى مجموعة مجزأة من المؤسسات والمعايير. ولكي تتمكن المنظومة حقاً من حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، فمن الضروري إجراء إصلاح منهجي ومدروس. ويشمل ذلك معالجة الطابع الحالي المفكك للإطار، الذي أسفر عن شبكة كثيفة من الأدوات القانونية لحقوق الإنسان وانتشار المؤسسات على مختلف المستويات، وكلها تفتقر إلى الاتساق والترابط اللازمين.
33. لمواجهة بعض هذه التحديات، تدعو منظمات المجتمع المدني الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إلى ضمان ما يلي:
- 1) ينبغي أن يؤدي الإصلاح إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب بدلاً من تقليص الحماية.
  - 2) يعمل الإصلاح على تعزيز قدرة ومصداقية المنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان (الموارد والكفاءة).
  - 3) ينبغي أن يوسع الإصلاح وصول المواطنين الأفارقة ومنظمات المجتمع المدني إلى آليات المنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان (الوضع الدائم).
  - 4) ينبغي أن يعمل الإصلاح على زيادة تعزيز قدرة الاتحاد وموارده على تنفيذ وإنفاذ معايير وقرارات وتوصيات المنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان.
  - 5) ينبغي أن يؤدي الإصلاح إلى زيادة الشفافية في عمليات صنع القرار والإجراءات التنفيذية لآليات المنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان.
  - 6) ينبغي أن تُمكن عملية الإصلاح منظمات المجتمع المدني من الوصول لعمليات الاتحاد الأفريقي والمشاركة فيها بشكل هادف.

## أ) المزيد من الحماية وليس الأقل

34. يتضمن إصلاح المنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان على إمكانات هائلة لتحقيق نتائج إيجابية وسلبية. وتتمثل أحد الهواجس الرئيسية في خطر إمكانية استخدام عملية الإصلاح لتقويض الإطار المعياري القوي داخل المنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان. ومن الأهمية بمكان ألا تحافظ عملية الإصلاح على الحماية التي توفرها المنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان فحسب، بل تعززها أيضاً:

أ) **حقوق الإنسان كمعيار عالمي:** تقوم حقوق الإنسان على قابلية التطبيق العالمي. وهذه الحقوق أصيلة لجميع البشر، بغض النظر عن العرق أو نوع الجنس أو الجنسية أو العرقية أو اللغة أو الدين أو أي وضع آخر. وينبغي أن يدعم الإصلاح هذه الطابع العالمي للحقوق، وأن يضمن عدم التمييز ضد أي مجموعة.

ب) **التحقيق التدريجي للحقوق:** قطعت المنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان خطوات كبيرة في الاعتراف بالحقوق المختلفة وحمايتها. ومن شأن تقليص هذه الحقوق باسم الإصلاح أن يكون بمثابة خطوة تراجعية. وبدلاً من ذلك، ينبغي أن تهدف الإصلاحات إلى التحقيق التدريجي للحقوق، ومواصلة توسيع نطاق الحماية وتعزيزه.

ج) **الشمولية والتنوع:** تكمن قوة أفريقيا في تنوعها. وينبغي أن تعكس منظومة حقوق الإنسان بعد إصلاحها هذا التنوع، وأن تحترم وتحمي حقوق جميع الأفراد، بمن فيهم أفراد المجتمعات التي تعاني من التهميش. وهذه الشمولية ضرورية لتعزيز التماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية.

د) **الالتزامات والسمعة الدولية:** العديد من الدول الأفريقية موقعة على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. ويُمكن أن يضر التراجع عن الالتزامات في مجال حقوق الإنسان من خلال عملية الإصلاح بمكانة أفريقيا في المجتمع العالمي. ويتعين على الاتحاد الأفريقي مواصلة إصلاحاته مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

هـ) **التنمية الاقتصادية والاجتماعية:** هناك صلة قوية بين حماية حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويعمل النظام الذي يحمي حقوق الإنسان بقوة على تشجيع الاستثمار، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي، وتعزيز التنمية. وبالتالي، يمكن أن يكون للإصلاحات التي تضعف حماية حقوق الإنسان آثار اقتصادية واجتماعية سلبية.

و) **الإرث والأجيال القادمة:** ستشكل القرارات التي تُتخذ اليوم الإرث الذي يُترك للأجيال القادمة. ويجب أن تعزز عملية الإصلاح إطار حقوق الإنسان لا أن تقلصه، وأن تكفل إقامة مجتمع عادل ومنصف للأفارقة في المستقبل.

35. باختصار، ينبغي التعامل مع إصلاح المنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان من أجل تعزيز الإطار القائم وتعزيزه. إذ يضمن هذا الجانب حماية حقوق الإنسان العالمية، ويعزز الشمولية، ويتوافق مع المعايير الدولية، ويدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويؤمن إرثاً عادلاً للأجيال القادمة.

## (ب) زيادة تخصيص الموارد للمنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان

36. تواجه المنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان تحديات كبيرة بسبب عدم كفاية الموارد ومحدودية القدرات، مما يؤثر على فعاليتها في حماية حقوق الإنسان. وتشمل هذه التحديات عدم كفاية التمويل، مما يؤثر على قدرة المنظومة على إجراء تحقيقات شاملة، ودعم الضحايا، والاستجابة بفعالية للانتهاكات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن النقص في الموظفين المهرة يحد من قدرة النظام على إدارة القضايا المعقدة وتقديم الدعم القانوني اللازم وفي الوقت المناسب. ويعوق الافتقار إلى الهياكل الأساسية المناسبة، ولا سيما التكنولوجيا، إدارة القضايا على نحو فعال وتحقيق العدالة. ونتيجة لذلك، تؤدي هذه القيود المفروضة على الموارد إلى الحد من تأثير المنظومة ومصادقيتها، مما يُفوّض ثقة السكان الأفارقة في قدرتها على حماية حقوقهم، وهو أمر بالغ الأهمية لشرعيتها وفعاليتها.
37. ينبغي لعملية إصلاح الاتحاد الأفريقي أن تستحدث أساليب مبتكرة لتأمين الموارد المالية الكافية لدعم عمليات المنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى الاعتماد على مخصصات الميزانية العادية من الاتحاد الأفريقي، ينبغي أن تنظر عملية الإصلاح في إنشاء سبل للمساهمات الطوعية داخل الاتحاد لتمويل مبادرات حقوق الإنسان. ويمكن أن يشمل ذلك إقامة شراكات مع كل من الحلفاء الدوليين والقطاع الخاص الأفريقي لتعزيز الاستقرار المالي للنظام وقدرته على القيام بأنشطة حقوق الإنسان.

## (ج) تحسين نوعية المكلفين بولايات

38. تعتمد نزاهة المنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان على نوعية ثلاثة وثلاثين (33) من المكلفين بولايات، بمن فيهم القضاة والمفوضون والخبراء المسؤولون عن دعم معايير حقوق الإنسان. وعلى الرغم من المؤهلات القانونية المحددة في المواثيق ذات الصلة، ففي كثير من الأحيان يؤثر النفوذ السياسي على عملية الاختيار، مما يؤدي إلى نقص الموظفين المؤهلين. ولهذا يجب أن تُركز جهود الإصلاح على وضع إجراءات شفافة وقوية لترشيح هؤلاء المسؤولين والتحقق منهم وانتخابهم لضمان كفاءتهم العالية ونزاهتهم الأخلاقية. كما أن موظفي الأمانة العامة يضطلعون بدور أساسي في التشغيل الفعال للهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، الذين يتم تكليفهم بمختلف الواجبات الإدارية والفنية. وتؤثر كفاءتهم بشكل مباشر على كفاءة المنظومة، مما يستلزم التركيز على تعزيز قدراتهم المهنية ومهاراتهم الفنية. وعلاوة على ذلك، فإن تجسيدهم لمبادئ حقوق الإنسان أمر حيوي للحفاظ على نزاهة النظام وتعزيز الثقة بين أصحاب المصلحة.
39. ينبغي أن يبدأ تحسين نوعية المكلفين بولايات بتحسين عملية تسمية واختيار المرشحين للانتخاب في المنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان على المستويين الوطني والقاري وهو أمر في غاية الأهمية لضمان الجودة والكفاءة. ولتحقيق ذلك، تقدم منظمات المجتمع المدني التوصيات التالية إلى الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيه:

### 1. عملية الترشيح:

- (أ) دعوة عامة لتقديم الترشيحات: الإعلان عن الترشيحات بشكل علني، مع تفصيل متطلبات الأهلية ونشر الدعوة عبر شبكات مختلفة للوصول إلى مجموعة متنوعة من المرشحين.

- (ب) معايير اختيار شفافة: تطوير ونشر معايير تحدد المؤهلات المهنية والخبرة في القانون الدولي والشخصية الأخلاقية العالية.
- (ج) التشاور والمشاركة: الانخراط مع الكيانات القانونية الوطنية مثل المحاكم العليا والأكاديميات القانونية لتسمية المرشحين.
- (د) فترة للتعليقات العامة: السماح بفترة يُمكن فيها للجمهور والمجتمع المدني تقديم ملاحظات حول المرشحين.

## 2. آليات التدقيق/التحقق:

- (أ) لجان تدقيق مُستقلة: إنشاء لجان تدقيق وطنية وقارية تضم مهنيين قانونيين وممثلين عن المجتمع المدني، يتم تكليفها بمراجعة الطلبات وإجراء المقابلات.
- (ب) عمليات التحقق من المعلومات الأساسية وادعاءات سوء السلوك: تنفيذ إطار العناية الواجبة لإجراء تحقق مكثف عن المعلومات الأساسية وقناة سرية لادعاءات سوء السلوك.
- (ج) الشفافية التشغيلية: التأكد من أن عملية التدقيق شفافة، تشمل على إجراءات واضحة وبروتوكولات سرية.

## 3. عملية التقصي اللازم (العناية الواجبة):

- (أ) إطار عمل مُوحد: إنشاء إطار عمل موحد للتقصي اللازم، بما في ذلك قائمة مرجعية لعمليات التحقق من المعلومات الأساسية اللازمة.
- (ب) آلية إبلاغ سرية: تطوير قناة آمنة لادعاءات سوء السلوك.
- (ج) عمليات تحقق شاملة عن المعلومات الأساسية: فرض فحوصات شاملة عن المعلومات الأساسية، بما في ذلك الاتصال بأصحاب العمل السابقين والهيئات ذات الصلة.

## 4. عمليات لجنة التدقيق:

- (أ) التشكيل والتدريب: تشكيل لجان تدقيق ذات تكوين متنوع وتوفير تدريب متخصص في أساليب التحقيق والقانون الدولي لحقوق الإنسان.
- (ب) المساءلة والإبلاغ: إدخال تدابير المساءلة للجان التدقيق، التي تتطلب التوثيق واعطاء تبرير عن القرارات.
- (ج) عملية التعليقات والاستئناف: إنشاء آلية لتلقي التعليقات من المرشحين الذين لم يُحالفهم النجاح وعملية استئناف لأولئك الذين يطعنون في نتائج التدقيق.

## 5. النتائج وإعداد التقارير:

- (أ) نشر النتائج: نشر نتائج التدقيق، بما في ذلك الأساس المنطقي لاختيار المرشحين أو رفضهم.

- (ب) الانتخابات القائمة على الجدارة: الدعوة إلى انتخابات قائمة على الجدارة دون المتاجرة الأصوات.
- (ج) التكافؤ والتنوع بين الجنسين: الالتزام بتحقيق التكافؤ والتنوع بين الجنسين في الترشيحات.
- (د) المراقبة والتحسين المستمر: إنشاء آليات للمراقبة المستمرة لأداء المرشحين والمراجعة المنتظمة لعملية التدقيق.

#### 6. الإعلان عن الوظائف الشاغرة وإشراك أصحاب المصلحة:

- (أ) دعوات مفتوحة وتحديثات منتظمة: الإعلان عن دعوات تقديم الطلبات من خلال قنوات مختلفة وتقديم تحديثات منتظمة حول التقدم المحرز في عملية الترشيح والتدقيق.
- (ب) وظائف شاملة ولجان متوازنة: التأكد من أن إعلانات الوظائف الشاغرة شاملة وأن تكون لجان الاختيار متوازنة ديموغرافياً.
- (ج) إعداد تقارير عن مقاييس التنوع وإشراك أصحاب المصلحة: نشر تقارير حول مقاييس التنوع وإشراك أصحاب المصلحة في عملية الترشيح.
- (د) إطار قانوني على المستوى الوطني وإعداد التقارير: إنشاء إطار قانوني على المستوى الوطني للترشيحات، وضمان الشفافية والاختيارات القائمة على الجدارة، وتكليف السلطات الوطنية بتقديم تقارير منتظمة.

7. لجنة استشارية للترشيحات: يجب على الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إنشاء لجان استشارية رسمية معنية بالترشيح. وتشمل أدوار هذه اللجان إجراء مراجعات شاملة لمؤهلات المرشحين وشفافية عملية الترشيح، إلى جانب تفويض بإعداد تقارير عامة شاملة.



## د) توسيع نطاق الوصول إلى المنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان (الوضع الدائم)

40. يمثل الشرط الوارد في المادة ٣٤ (٦) من بروتوكول المحكمة بشأن حصول منظمات المجتمع المدني على إعلان مُنفصل من دولها بعد قيامها بالمصادقة على البروتوكول للوصول إلى المحكمة الأفريقية تحدياً كبيراً، لأنه يحد من قدرتها على التماس العدالة ومساءلة الحكومات. ويعيق هذا الاختلال القانوني فعالية المحكمة الأفريقية في حماية حقوق الإنسان والحفاظ على سيادة القانون، حيث تواجه إمكانية وصول محدودة إليها بسبب الحواجز السياسية والبيروقراطية، مما يُقوّض سلطتها وثقة الجمهور. ولمعالجة هذه القضايا، يقترح تعديل البروتوكول لإزالة الحاجة إلى إعلان مُنفصل، وتبسيط الإجراءات على منظمات المجتمع المدني لتقديم القضايا وتمكينها من الاستفادة الفعالة من المحكمة، وتعزيز العدالة والمساءلة وحقوق الإنسان في جميع أنحاء القارة.

41. كما أن المنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان تواجه مشاكل بسبب التفسيرات المُربكة وغير المُتسقة لقواعدها ومعاييرها، مما يجعل من الصعب على الناس فهم المنظومة واستخدامها بشكل فعال. فعلى سبيل المثال، هناك قضايا تحيط بمشاركة منظمات المجتمع المدني في العملية المتعلقة بإبداء الفتوى/الرأي الاستشاري للمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. ووفقاً للمادة 4 (1) من البروتوكول المُنشئ للمحكمة، يحق لمنظمة أفريقية معترف بها من قبل الاتحاد الأفريقي طلب فتوى/رأي استشاري من المحكمة. ومع ذلك، فإن تفسير المحكمة لبند «الاعتراف» لا يشمل اعتراف من قبل أجهزة الاتحاد الأفريقي، وهو أمر تعسفي وغامض حيث أن المحكمة فشلت في تقديم إرشادات واضحة وملموسة حول كيفية الحصول على هذا الاعتراف. وعلاوة على ذلك، فقد أضافت قرارات المحكمة المزيد من الارتباك بعدم اعتبار مركز المراقب شكلاً من أشكال الاعتراف.<sup>11</sup> ويُربك هذا النقص في التعريف الواضح لمنظمات المجتمع المدني بشأن أهليتها للمشاركة في المحكمة، مما يُقوّض قدرتها على المساهمة بفعالية في مناصرة حقوق الإنسان. كما أن التفسير التقييدي من قبل المحكمة يمكن أن لا يُشجع منظمات المجتمع المدني عن المشاركة في المنظومة، ولا سيما تلك التي تعمل على القضايا الخلافية، مما يحد من نطاق خطاب حقوق الإنسان وحمايتها. ولمواجهة هذه التحديات، ينبغي أن تعمل عملية الإصلاح على:

أ) توضيح تعريف «الاعتراف» في البروتوكول، وتحديد معايير أو أوضاع محددة، مثل صفة المراقب، التي تؤهل منظمات المجتمع المدني للمشاركة في المحكمة.

ب) تعزيز الشفافية حول معايير وعمليات الحصول على الاعتراف والحقوق المترتبة عليه، وضمان أن تكون منظمات المجتمع المدني على دراية جيدة وبمكثتها المشاركة بنشاط في المنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان.

<sup>11</sup> انظر قرار المحكمة الأفريقية في «طلب فتوى/رأي استشاري من مركز حقوق الإنسان، جامعة بريتوريا، اتحاد المحاميات، كينيا، المركز القانوني للمرأة في ei (٢٠١٧) رقم ٢٠١٦/٠٠١.

(ج) وضع سياسات أكثر شمولاً واتساقاً تسمح لمجموعة أوسع من منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك تلك التي تدافع عن حقوق الأقليات، بالحصول على الآراء الاستشارية والمساهمة في حوار حقوق الإنسان في أفريقيا.

(د) تبسيط إجراءات الوصول: التوصية بتبسيط العمليات القانونية والمبادئ التوجيهية للوصول إلى آليات حقوق الإنسان. وينبغي استخدام لغة واضحة وغير فنية، وكما ينبغي ترجمة هذه المبادئ التوجيهية إلى لغات محلية متعددة لضمان فهمها على نطاق أوسع.

## (ه) إنشاء آلية لمتابعة وتنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن المنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان.

42 يُواجه الاتحاد الأفريقي صعوبات في تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن هيئاته المعنية بحقوق الإنسان، مما يُضعف بشكل كبير منظومة حقوق الإنسان في أفريقيا. وينبع هذا التحدي من عدم امتثال الدول الأعضاء، وهو ما يُعزى غالباً إلى محدودية الإرادة السياسية أو الموارد، وترددتها في قبول القرارات التي تعتبرها تهديداً لسيادتها أو مصالحها الوطنية. ويُزيد ضعف آليات الإنفاذ داخل الاتحاد الأفريقي من تعقيد الوضع. ويؤثر هذا التحدي على شرعية ومصداقية منظومة حقوق الإنسان في أفريقيا، مما يؤدي إلى فقدان الثقة بين كل من الشعب الأفريقي والمجتمع الدولي. ويُمكن أن يُخيب التنفيذ غير الفعّال للقرارات آمال ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ومُنظمات المجتمع المدني، مما قد يُعزز ثقافة الإفلات من العقاب ويثير تساؤلات حول سلطة مؤسسات حقوق الإنسان التابعة للاتحاد الأفريقي. ولمعالجة هذه الأزمة، فإن هناك ثمة حاجة إلى جهد مُنسق لتعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي على الإنفاذ، وزيادة الالتزام السياسي، وبناء القدرات داخل الدول الأعضاء لتنفيذ القرارات المتعلقة بحقوق الإنسان على نحو فعّال. وبدون هذه الإجراءات، فإن منظومة حقوق الإنسان في أفريقيا تواجه خطر أن تُصبح غير فعّالة، مما يُشكل تحديات طويلة الأجل لحماية حقوق الإنسان في القارة.

43 ولكي يعزز الاتحاد الأفريقي قدرته على تنفيذ وإنفاذ معايير وقرارات وتوصيات حقوق الإنسان، فيُمكنه إنشاء آلية امتثال ومتابعة ضمن صلاحيات مؤتمر القمة وترتبط مباشرة بالمادة 23 من النظام الأساسي. ويُمكن تكليف هذه الوحدة داخل مفوضية الاتحاد الأفريقي بمراقبة تنفيذ القرارات والتوصيات، وإصدار تقارير منتظمة عن امتثال الدول الأعضاء، وتقديم المساعدة الفنية لضمان تنفيذها.

44 وينبغي إنشاء لجنة وزارية مشتركة داخل المجلس التنفيذي تُنشط بها ولاية ضمان المتابعة والتنفيذ الفعّالين لتوصيات وقرارات المنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان. وينبغي أن يطلب من هذه اللجنة تقديم تقارير منتظمة إلى مؤتمر القمة وأن توصي بإجراءات لكي ينظر فيها مؤتمر القمة لضمان الالتزام بقرارات وتوصيات آليات المنظومة.

## (و) ينبغي أن تُمكن عملية الإصلاح مُنظمات المجتمع المدني من الوصول إلى عمليات الاتحاد الأفريقي والانخراط فيها والمشاركة فيها بشكل هادف

45 واجه الاتحاد الأفريقي انتقادات متزايدة لتقييده مشاركة مُنظمات المجتمع المدني والمواطنين على الرغم من أن قانونه التأسيسي يؤكد على التكامل الذي يُركز على المواطن. ويظهر هذا النمط من خلال القرارات والتفسيرات المختلفة التي تتخذها أجهزة السياسات وهيئات المعاهدات التابعة للاتحاد الأفريقي، والتي تعيق مجتمعة المشاركة النشطة لمُنظمات المجتمع المدني ووصولها إلى إطار الاتحاد الأفريقي.

أقرارات أجهزة صنع السياسات: تفرض العديد من قرارات أجهزة السياسة في الاتحاد الأفريقي قيوداً صارمة على أي من منظمات المجتمع المدني التي ينبغي أو لا ينبغي السماح لها بالمشاركة في عملية حقوق الإنسان في الاتحاد الأفريقي. ويحد فرض معايير صارمة أو عقبات إجرائية من نطاق مساهمة منظمات المجتمع المدني على نحو فعال في أجندة الاتحاد الأفريقي.

(ب) معايير العضوية التقييدية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي: لقد تمت إعاقة عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي التابع للاتحاد الأفريقي، الذي يهدف إلى أن يكون منبراً لمشاركة المجتمع المدني، بسبب معايير العضوية التقييدية. حيث تمنع هذه القيود منظمات المجتمع المدني المتنوعة من المساهمة بوجهات نظرها وخبراتها.

(ج) تفسير المادة 59 (3) من ميثاق بانجول: إن تفسير اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب لهذه المادة على أنه يعني السرية الكاملة لإجراءات الشكاوى يؤدي فعلياً إلى تعميم العمليات، مما يحد من قدرة منظمات المجتمع المدني على الوصول إلى آليات مهمة لحماية ومناصرة حقوق الإنسان ضمن منظومة الاتحاد الأفريقي.

46 ينطوي هذا النمط على إشكالية لأنه يتناقض مع المبادئ الأساسية للاتحاد الأفريقي بشأن نظام الحكم الذي يركز على المواطن ويقوض فعالية منظومة حقوق الإنسان الخاصة به. فالمجتمع المدني يضطلع بدور مهم في تمثيل المصالح المتنوعة، وتوفير الضوابط والتوازنات، وضمان أن سياسات الاتحاد الأفريقي وإجراءاته تركز على واقع مواطنيه.

47. وقد تم اقتراح العديد من التوصيات الرئيسية لمعالجة نمط تقييد منظمات المجتمع المدني في الاتحاد الأفريقي. أولاً، ينبغي على أجهزة الاتحاد الأفريقي المعنية برسم السياسات تسهيل مشاركة منظمات المجتمع المدني من خلال تبسيط عمليات تقديم الطلبات ووضع معايير شاملة للحصول على صفة مراقب. ثانياً، ينبغي إجراء إصلاح في معايير العضوية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للسماح لمجموعة أوسع من منظمات المجتمع المدني بالمشاركة، بما يضمن تمثيلاً متنوعاً. ثالثاً، تحتاج أحكام المعاهدات مثل المادة 59 (3) من ميثاق بانجول إلى تفسير ليبرالي لتعزيز شفافية ومصداقية آلية الشكاوى وتسهيل مشاركة منظمات المجتمع المدني في عمليات حقوق الإنسان. وأخيراً، ينبغي على الإتحاد الأفريقي تنفيذ تدابير الشفافية والمساءلة لتمكين منظمات المجتمع المدني من رصد وتقييم تنفيذ السياسات بشكل فعال، وضمان توافق إجراءات المنظمة مع مبادئها وأهدافها الأساسية.

نهاية الورقة.





**African Union  
Reforms Engagements**

